

26 جوان 2024
تونس، في.....

من وزيرة الاقتصاد والتخطيط

إلى السيد

رئيس مجلس النواب

الواردات عدد
28 جوان 2024
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من النائب السيدة بسمة الهمامي.
المرجع: مراسلتكم بتاريخ 23 ماي 2024.

تحية وبعد،

تبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من النائب السيدة بسمة الهمامي حول إدراج معتمديات ولاية سليانة ضمن مناطق التنمية الجهوية وإجراءات الوزارة لجلب الاستثمار للجهة وبرمجة إحداث مناطق صناعية جديدة بها ضمن المخطط (2023 - 2025). أتشرف بإفادتكم بما يلي:

على مستوى الحوافز والتشجيعات:

انطلاقاً من الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها ولاية سليانة خاصة في المجال الفلاحي وعملاً على مزيد دعم العمل التنموي بها، تم إدراج كافة معتمدياتها ضمن مناطق التنمية الجهوية ذات الأولوية وهو ما يمكن الباعثين الخواص بها من التمتع بالحوافز والتشجيعات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 والمتمثلة أساساً في:

- ✓ منحة استثمار في حدود 30% من كلفة المشروع مع سقف 3 م د وإعفاء جبائي لمدة 10 سنوات،
- ✓ منحة استثمار للقطاع الفلاحي في حدود 15% للمشاريع المتوسطة والكبرى وتصل إلى 30% للمشاريع الصغرى مع سقف 1 م د،

✓ منحة استثمار بـ 15% بسقف 1 م د بالنسبة للأنشطة التي تعتمد بشكل أساسي على تجميع الموارد الإنشائية والفلاحية والمخزون الطبيعي والثقافي من خلال التصنيع والتوظيف بمناطق الإنتاج وتساهم في تطوير سلاسل القيمة،

هذا بالإضافة الى منح الأداء الاقتصادي والمتمثلة في:

✓ الاستثمارات المادية للتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتحسين الإنتاجية: 50 % من كلفة الاستثمارات مع سقف بـ 500 ألف دينار وترفع هذه النسبة إلى 55% بالنسبة للاستثمارات صنف أ في الفلاحة والصيد البحري وتربية الأحياء المائية وإلى 60% بالنسبة للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ومجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

✓ الاستثمارات اللامادية: 50% من كلفة الاستثمارات اللامادية المصادق عليها مع سقف جملي بـ 500 ألف دينار بما في ذلك منحة الدراسات المحدد سقفها بـ 20 ألف دينار.

✓ البحث والتطوير: 50% من مصاريف البحث والتطوير المصادق عليها مع سقف بـ 300 ألف دينار.

كما نفيديكم أنه في إطار الحرص على تطوير المنظومة التشريعية للاستثمار والانصهار ضمن الأولويات الوطنية المرسومة في مجال تحسين مناخ الأعمال، انطلقت وزارة الاقتصاد والتخطيط في تقييم قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 والعمل على إعداد مشروع لتتقيحه. وعملا بتوصيات المجلسين الوزاريين المنعقدتين للنظر في مشروع القانون المشار اليه ولاسيما المتعلقة بمزيد إحكام التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية بخصوص بعض فصول مشروع القانون، تقوم الوزارة حاليا بإدراج ملاحظات الهياكل المعنية وإعداد صيغة معدلة لمشروع هذا القانون وينتظر عرض هذه الصيغة على أنظار مجلس وزاري في أقرب الآجال.

على مستوى المناطق الصناعية:

✓ تعد ولاية سليانة 7 مناطق صناعية مهيأة من طرف الوكالة العقارية الصناعية على مساحة 71 هكتار تم التقويت في 78% من المقاسم ولم تتجاوز نسبة الاستغلال 25% حاليا.

✓ يتواصل إنجاز القسط الثاني من المنطقة الصناعية بوعرادة 2 على مساحة 12.5 هـك وبلغت نسبة الإنجاز 80% (تم الشروع في إنجاز الأشغال بتاريخ 13 فيفري 2020 و لمدة تعاقدية محددة بـ 450 يوما)

✓ بصدد إنهاء الدراسات الفنية للمنطقة الصناعية سليانة 3 على مساحة 17 هـك وعقدت آخر جلسة عمل بمقر الولاية بتاريخ 27 ماي 2024

✓ المنطقة الصناعية بالعروسة على مساحة 32 هـك، بصدد مراجعة الدراسات وفقا لمثال التهيئة العمرانية لبلدية المكان.

✓ المنطقة الصناعية ببرقو على مساحة 20 هـك: بعد دراسة الموقع المقترح تبين ارتفاع كلفة الربط بالشبكات الخارجية، وتواصل السلط الجهوية حاليا البحث عن موقع جديد قابل للتهيئة.

وفي انتظار استكمال هذه المشاريع، لم تبرمج الوكالة العقارية الصناعية مناطق صناعية جديدة ضمن المخطط التتموي (2023 - 2025).

والسلام

عن وزيرة الإقتصاد والتخطيط
وبتفويض منها
الكاتب العام
عاطف البرشاني